

# التحالفات السياسية الناشئة في اليمن خطوة أولى نحو خفض التصعيد؟

إعداد: مايكل هورتون

المصدر: The Jamestown Foundation

أفضل وصف للسياسة في اليمن هو أنها متغيرة الألوان. تتغير الولاءات والتحالفات والروابط داخل وبين الفصائل والأحزاب مع كل دورة. إن معظم الفصائل والجماعات المسلحة اليمنية المتزايدة باستمرار تتحدى التصنيف السهل. كما هو الحال مع جميع الجماعات السياسية والمسلحة، فإن حسابات التكلفة والعائد جارية.

أدت حروب اليمن المتشابكة، في كثير من النواحي، إلى تغيير جذري في المشهد السياسي للبلاد. ومع ذلك، فإن بعض جوانب السياسة في اليمن متسقة. تظل القبائل اليمنية، والتقسيم بين الشمال والجنوب، وشبكات المحسوبة، محركات لعدم الاستقرار والاستقرار - غالباً في نفس الوقت. أنتجت هذه الحروب أيضاً نخباً جديدة وناشئة بينما تهمش العديد من أعضاء النظام القديم. ومع ذلك، مثلما يوجد ثبات مع دوافع عدم الاستقرار والاستقرار، فإن العديد من تلك النخب التي لطالما كانت جزءاً من المشهد السياسي اليمني تظل نشطة وربما مهمة لجهود خفض التصعيد.

فيما قد يكون علامة تبعث الأمل، تظهر بعض المؤشرات أن النخب اليمنية الراسخة والناشئة أكثر استعداداً مما كانت عليه منذ سنوات لتتنحية المظالم القديمة جانباً. يتحدث الأعداء القدامى بجدية متجددة حول التعاون للمساعدة في استقرار البلاد - أو على الأقل أجزاء منها. القوة الدافعة وراء هذه التحركات لتنشيط العمليات السياسية هي الاعتراف بأن الحوثيين (الملقب بأنصار الله) لن يتم هزيمتهم عسكرياً. وبالتالي، يجب التعامل مع نفوذ الحوثيين وسيطرتهم على شمال غرب اليمن سياسياً، إذا كان سيتم التعامل معها على الإطلاق.

## عودة السياسة اليمنية

منذ عام 2015، اعتبر العديد من النخب السياسية اليمنية أن العمل العسكري الحركي أكثر فائدة من السياسة. في ضوء سيطرة الحوثيين على شمال غرب اليمن، لم يكن أمام الكثيرين خيار سوى القتال. في الوقت نفسه، قامت القوى الخارجية، مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، بتسليح وتمويل وكلاء لها في معركتهم ضد الحوثيين والجماعات الأخرى التي تعتبرها تشكل تهديداً. ساعد تدفق الأموال والأسلحة من القوى الأجنبية في الحفاظ على اقتصاد الحرب وتغذية نمو الفصائل المسلحة في اليمن. في حزيران / يونيو 2019 بدأت الإمارات في سحب معظم قواتها من اليمن (العربي، 11 شباط / فبراير 2020). ساهمت التوترات مع المملكة العربية السعودية، والتداعيات الدولية لتدخل الإمارات في اليمن، والديناميكيات الإقليمية المتغيرة، في قرار الإمارات. بينما لا تزال الإمارات العربية المتحدة منخرطة في اليمن

كداعم رئيسي للمجلس الانتقالي الجنوبي الانفصال (STC) ، تبنت قيادة البلاد دوراً أقل أهمية في الحرب وخفضت كمية الأموال والمواد التي توفرها.

المملكة العربية السعودية أكثر حرصاً من أي وقت مضى على تخليص نفسها من تورطها المكلف في اليمن. كلف التدخل السعودي في اليمن المملكة عدة مئات من مليارات الدولارات (في وقت من الأوقات كان السعوديون ينفقون خمسة مليارات دولار شهرياً على حربهم في اليمن). الحرب، إلى جانب اغتيال جمال خاشقجي ، ألحقت أضراراً جسيمة بالتصورات الدولية للمملكة العربية السعودية.

والأهم من ذلك ، أن تدخل المملكة لم يحقق أيّاً من أهدافه. أصبح الحوثيون الآن، أكثر من أي وقت مضى، القوة العسكرية البارزة في اليمن، وقد تعمقت علاقتهم المحدودة مع إيران. في الوقت نفسه، طور الحوثيون، الذين استوعبوا العديد من ضباط ومهندسي الجيش اليمني الأكثر قدرة، قدرتهم على بناء وإطلاق مجموعة من الصواريخ والطائرات بدون طيار. زادت إيران، التي لم تستثمر في البداية إلا القليل في الحوثيين، من دعمها خلال العامين الماضيين على وجه الخصوص. يشمل هذا الدعم المساعدة الفنية، وتوفير مكونات محددة للصواريخ والطائرات بدون طيار، والمال (عرب نيوز، 30 يونيو 2020). كان عائد استثمار إيران في الحوثيين هائلاً. على الأكثر، استثمر الإيرانيون مائتي مليون دولار في الحوثيين خلال السنوات الست الماضية. في المقابل، سمحت المملكة العربية السعودية، العدو الإقليمي الرئيسي لإيران، بالانجرار إلى حرب استنزاف مالياً لا يمكنها الفوز بها.

إن إدراك المملكة البطيء بضرورة إنهاء مشاركتها المباشرة في الحرب إلى جانب التحولات غير المواتية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، يدفعها إلى تقليص الدعم لوكلائها في اليمن. في حين أن هجوم الحوثيين الأخير على مدينة مأرب، العاصمة الفعلية للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، قد أبطأ من هذا التراجع في الدعم، إلا أن الاتجاه لا يزال قائماً (مرصد الإرهاب، 26 فبراير).

تشعر النخب اليمنية، بما في ذلك تلك الناشئة والمستقرة، أن البلاد تتجه نحو مرحلة انتقالية جديدة حيث تهيمن السياسة وليس الحرب. هذا لا يعني أن الصراع المسلح سوف يتوقف. على الأقل عند مستوى منخفض، سيستمر الصراع لسنوات قادمة. ومع ذلك، فإن إمكانية حشد المكاسب السياسية والمادية من خلال الاعتماد على الصراع المسلح وحده ستكون محدودة بدرجة أكبر.

وبدلاً من ذلك، فإن تلك النخب التي تشكل تحالفات دائمة وتسويات وتوفر الأمن والاستقرار والفرص الاقتصادية ستكون المستفيد الرئيسي خلال هذه المرحلة الانتقالية. إن إعادة ظهور السياسة وبناء التحالفات

وعقد الصفقات على الطريقة اليمنية هي الطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق ولتقليص نفوذ الحوثيين وسيطرتهم على شمال غرب اليمن. كما ستساهم عودة ظهور نوع من القومية الناشئة - قوامها داخل الفيدرالية - في تقويض النفوذ الإيراني.

### صعود الائتلافات السياسية الإقليمية

تم الإعلان عن تشكيل المجلس الوطني للإنقاذ الجنوبي في أيلول / سبتمبر 2019 في محافظة المهرة الواقعة في أقصى شرق اليمن ( ميدل إيست مونيتور ، 4 أيلول / سبتمبر 2019). ويجمع المجلس الوطني الصومالي بين النخب القبلية والسياسية من عدد من المحافظات الجنوبية، مع هيمنة النخب المهرة. تضافرت جهود أعضاء مجلس الأمن القومي حول الاعتقاد بأن اليمن يجب أن يكون خالياً من التدخل الأجنبي، وتحديداً تدخل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. تنشط المملكة العربية السعودية بشكل خاص في المهرة حيث تمركز جنوداً وأقامت قاعدة عسكرية. يزعم السعوديون أنهم في المهرة لمكافحة التهريب عبر الحدود عبر الحدود اليمنية مع عمان.

في الواقع، فإن اهتمام المملكة العربية السعودية بالمهرة يتجاوز مجرد مكافحة التهريب ( تيرومن مونيتور، 5 تشرين الثاني / نوفمبر 2020) وقد تظاهر المهريون ضد استمرار الوجود السعودي في محافظتهم وضد الجهود السعودية لتشجيع السلفيين على الاستقرار في المنطقة. إلى جانب المطالبة باستعادة السيادة اليمنية، يدعم مجلس الأمن القومي، الذي يحظى بدعم أعضاء الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، استئناف الحوار الوطني. ويدعو المجلس الوطني الصومالي ليمن موحد يصون الحقوق والهويات الإقليمية والجنوبية في ظل نظام فيدرالي معدل (المصدر ، 27 نيسان / أبريل 2019).

على الساحل الغربي لليمن، أعلنت "المقاومة الوطنية"، وهي مجموعة مسلحة، عن إطلاق جناح سياسي (شبكة الصحافة اليمنية، 24 آذار؛ تفاصيل اليمن، 25 آذار) العميد طارق صالح، ابن شقيق الرئيس السابق علي عبد الله صالح، هو القوة الدافعة وراء هذا الجناح السياسي الجديد. قوات طارق صالح، المعروفة باسم حراس الجمهورية، مدعومة من الإمارات وهي مناهضة بشدة للحوثيين. أبرز ما في إعلان المقاومة الوطنية أنها تنوي السعي وراء الحلول السياسية بالتزامن مع أعمالها العسكرية.

## إطلاق جبهة الإنقاذ الوطني

التحركات جارية أيضاً لإطلاق حركة سياسية جديدة على المستوى الوطني تسمى جبهة الإنقاذ الوطني. تم وضع الأساس للجبهة على مدار العام الماضي من قبل مزيج متنوع من الفاعلين السياسيين من المؤتمر الشعبي العام، والحزب اليمني الحاكم السابق، والإصلاح ("التجمع اليمني للإصلاح" وكذلك فرع اليمن الإخوان المسلمون)، الحراك (الحراك الجنوبي). ومن المتوقع أيضاً أن تنضم المزيد من المجموعات.

المنظمون الرئيسيون لجبهة الإنقاذ الوطني هم حميد الأحمر وأحمد صالح العيسي وأحمد الميسري. حميد الأحمر، المقيم في اسطنبول، هو شقيق الشيخ صادق الأحمر رب آل الأحمر وزعيم اتحاد قبائل حاشد. بعد استيلاء الحوثيين على صنعاء في سبتمبر 2014، فقدت عائلة الأحمر الكثير من نفوذها داخل الاتحاد. حميد الأحمر، الذي يشرف أيضاً على إمبراطورية تجارية بمليارات الدولارات، أُجبر على الفرار من اليمن في عام 2014. بالإضافة إلى كونه رجل أعمال، كان حميد الأحمر عضواً في البرلمان ولعب أدواراً مهمة في أحزاب المعارضة اليمنية: الإصلاح وحزب اللقاء المشترك، ائتلاف من أحزاب المعارضة.

أحمد صالح العيسي هو مستشار أقدم منذ فترة طويلة لرئيس الحرس الثوري عبد ربه منصور هادي ونائب رئيس مكتب الرئاسة. العيسي هو أيضاً رئيس مجلس إدارة مجموع Alessi، وهي تكتل يضم شركات تركز على الشحن والخدمات اللوجستية. في مايو 2018، ساعد العيسي، وهو من أبنين، في إطلاق الائتلاف الوطني الجنوبي. تم تشكيل المجلس الوطني السوري كبديل وثقل موازن للمجلس الانتقالي الجنوبي (STC)، والمخصص لإعادة إنشاء جنوب اليمن المستقل. على عكس المجلس الانتقالي الجنوبي، فإن المجلس الوطني السوري، مثله مثل جبهة الإنقاذ الوطني المقترحة، يعتمد على قاعدة سياسية واسعة تضم أعضاء من المؤتمر الشعبي العام الجنوبي الناشئ والإصلاح والحراك والناصريين، وجميعهم يدعمون اليمن الموحد.

أحمد الميسري هو نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية. الميسري، وهو من أبنين، كان منتقداً بارزاً لتورط الإمارات في اليمن. في عام 2018، طالب الميسري بأن تسيطر الإمارات على سجن بير أحمد في عدن بعد أن زعم تقرير لوكالة أسوشيتد برس تعرض المعتقلين للتعذيب. الميسري، الذي نجا من محاولة اغتيال في أكتوبر 2019، عمل كوسيط رئيسي بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي خلال المفاوضات التي سبقت اتفاقية الرياض لعام 2019 (ميدل إيست مونيتور، 28 تشرين الأول / أكتوبر 2019).

في حين أن المهندسين المعماريين الثلاثة الرئيسيين لجبهة الإنقاذ الوطني بارزون سياسياً، فإن الجبهة نفسها ستألف من مجموعة واسعة من النخب الناشئة من جميع أنحاء اليمن، وخاصة جنوب اليمن. هم أيضاً

من المحافظات الأقل تمثيلاً تاريخياً مثل المهرة. ستضم الجبهة كذلك عدداً من النخب الذين كانوا أعداء في السابق.

لم تنشر الجبهة بعد برنامجها السياسي علناً، لكنها ستكسر نفسها لاستعادة يمن موحد وذو سيادة. كان الداعمون الأساسيون للجبهة جميعهم صريحين في انتقادهم لتورط المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المستمر في اليمن. يتزايد الكراهية تجاه التدخل الأجنبي في اليمن - سواء كان ذلك من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وإيران ودول أخرى - ويتخطى جميع الخطوط السياسية. العقيدة الأساسية الأخرى للجبهة ستكون استعادة مؤسسات الدولة في إطار فيدرالي.

ستكون الفيدرالية مكوناً حاسماً في الحوارات على المستوى الوطني في اليمن. إن العودة إلى نوع السيطرة المركزية التي مارسها الرئيس الراحل علي عبد الله صالح وحكومته من صنعاء لن تحدث. لقد غيرت ست سنوات من الحرب بشكل دائم محافظات اليمن وعلاقتها بمراكز السلطة السابقة.

#### نظرة مستقبلية: محاربة الحوثيين من خلال السياسة والسلام

إن الاعتراف بأن العمل العسكري لن يهزم الحوثيين هو الدافع لتشكيل تحالفات سياسية جديدة في اليمن. إذا لم يكن من الممكن هزيمة الحوثيين، فيجب أن يكون لهم دور، وربما دور بارز، في الحوارات الوطنية أو أي حكومة وطنية مستقبلية. في حين أن جبهة الإنقاذ الوطني والجماعات الأخرى التي سيتم الإعلان عنها قريباً ستكون - ولا تزال - مناهضة للحوثيين، سيتعين عليهم تبني نهج سياسي طويل الأجل للتعامل مع الحوثيين إذا كانوا يريدون مواجهة نفوذ الحوثيين.

قيادة الحوثيين لا تخلو من الانقسامات الداخلية. يتزايد الاستياء من حكم الحوثيين والانتهاكات في أجزاء كثيرة من شمال غرب اليمن كل شهر. إذا توقف القتال، لم يعد لدى الحوثيين عذر لوجود أوجه قصور خطيرة مثل مؤسسات الدولة غير العاملة وفرص اقتصادية قليلة أو معدومة لليمنيين. سيتعين عليهم إظهار أنهم لا يستطيعون القتال فقط ولكنهم قادرون أيضاً على الحكم وإعالة اليمنيين الذين يعيشون تحت سيطرتهم. إذا فشل الحوثيون في القيام بذلك، فسوف تتآكل سلطتهم، وإن كان ذلك تدريجياً. لبدء إعادة البناء، يتعين على الحوثيين التعاون مع الأحزاب السياسية على المستوى الوطني والقوى الإقليمية والدولية. بدوره، سيؤدي هذا التعاون إلى تخفيف قبضة الحوثيين ببطء على السلطة في شمال غرب اليمن.

إن انتقال اليمن من دولة في حالة حرب مع نفسها إلى دولة مستقرة نسبياً سوف يستغرق وقتاً طويلاً. ستستغرق العملية سنوات حتى تنجح وستخضع لعودة دورية للقتال. ومع ذلك، إذا تمكنت العمليات

السياسية الداخلية في اليمن - الرسمية منها وغير الرسمية - من بدء العمل مرة أخرى، فقد تخرج البلاد من أزمته الحالية سليمة. البديل هو اليمن المقسم الذي لن يكون مستقراً أو ذا سيادة.